مكانة الأوساط الريفية الجبلية ضمن حركية التنمية.
حالة ولايتي جيجل وميلة

كرّود إيمان، لكحل عبد الوهّاب

قسم علوم الطبوغرافيا, كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية – جامعة الإخوة منتوري قسنطينة - الجزائر

تاريخ الإستلام 2016/03/20– تاريخ القبول 2017/10/24

الملخص

وضع حدّ للنزوح الريفي... تثبيت السكان... عمليّتان لطالما كانتا هاجِسا للدولة، ولطالما كانتا هدفا مرجُوا لعمليات التهيئة والتنمية بالأوساط الريفية الجزائرية.

الجبل أو الريف العميق، يُعتبر منشأ ومصدر لظاهرة النزوح الريفي على غرار باقي المجالات والأوساط، لما يعرفه من ظروف قاسية على مستويات عدة، على رأسها العوامل الطبيعية.

ما زاد من حدة الوضع هو غياب سياسة تنموية خاصة بالمناطق الجبلية، فما أثبتته التجارب السابقة هو ضرورة التعامل مع كلّ مجال بحسب خصائصه؛ ولا يمكن تعميم نفس طريقة التدخل على كامل الأوساط... هذا ما جاءت به إستراتيجية التنمية الريفية في إطار سياسة التجديد الريفي، أين العمل يكون على المقياس الصغير "المشتة والفرد"، ويكون لكلٍّ حسب احتياجاتها وخصائصها، والتي تزامن معها وضع أسس للتدخل على المناطق الجبلية.

الكلمات المفتاحية: الأوساط الريفية الجبلية ، التهيئة ، التنمية ، إستراتيجية التنمية الريفية ، سياسة التجديد الريفي ، النزوح الريفي ، تثبيت السكان.

Résumé

Depuis plusieurs décennies, les pouvoirs publics s'interrogeaient sur le sort des espaces ruraux montagnards, et le rôle qui leur est dévolu dans le processus de développement. Sachant que les espaces marginalisés, continuent d'être les foyers des migrations intenses vers le milieu urbain en quête de prospérités.

Néanmoins, et en l'absence de mesures concrètes en leur faveur, ces espaces n'ont pu réguler le phénomène de capitalisme démographique en milieu urbain. Ils constituent jusqu'à nos jours, le réservoir de forts contingents de ruraux vers les villes. Afin d'atténuer ces phénomènes d'exode à partir de ces territoires enclaves, il serait indispensable d'appliquer des politiques pragmatiques, qui encourageraient la mise en place de structure d'accueils adéquates et permettraient un développement spatial equilibré.

Mots clés: Les milieux ruraux montagnards , Aménagement , Développement , Stratégie du Développement Rural , Politique du Renouveau Rural , Migration Rural , Fixation de population.

Abstract

Putting an end to rural exodus, and stabilizing the population are two major concerns of the government, which have always been the desired goal of all the conditioning and development operations on the rural areas in Algeria.
The original source of rural exodus is the mountain, along with other fields and areas, for its harsh conditions that are numerous on different levels, mainly the physical or natural factors.
The lack of a private policy concerning the development of the mountainous regions has only caused the situation to deteriorate. Especially that previous experiments have proved the necessity of dealing with every field according to its characteristics. Thus, it is not possible to generalize one method of intervention on all fields. This was introduced by the new rural development strategy, within the framework of rural renovation, where the work is conducted on a small-scale "el-mechta and the individual" both interfered upon their needs and characteristics, which was simultaneous with laying the groundwork for intervening on mountainous regions.

Keywords: Mountainous rural regions, Rural exodus, stabilization of population, Conditioning, development, rural development strategy, renovation policy.

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1, الجزائر, ديسمبر 2017

المقدمة

يرجع تاريخ أزمة العالم الريفي لوقت الاستعمار، ويعتبر الجبل الأكثر تضررا بهذه الفترة، بعد أن كان يعرف استقرارا وتوازنا بين عناصره. فقد مرّ خلال الفترة الاستعمارية وما بعد الاستعمار بعدّة مراحل وأحداث شكلت أسباب للأزمة به: "الهجرة الريفية".

لوضع حد لهذه الظاهرة، استلزم إنعاش الريف عن طريق خلق ديناميكية تنموية محلية تهدف في الأساس لتثبيت السكان ولما لا إرجاعهم ! وبالأخص في المناطق الجبلية التي تعرف تهميش شامل اتحدت فيه كل العوامل (طبيعية، اقتصادية...)

من هذا المنطلق، نحاول التقرب من الوضعية الحالية للمناطق الجبلية –مستويات الأزمة– ثم ما جاءت به الرؤية الجديدة للعالم الريفي وبالأخص لمجال مماثل، بهدف معرفة حركية التنمية الحالية بالمناطق الريفية الجبلية.

1. مستويات الأزمة بالريف العميق... "الجبل"

شكلت ولا تزال المنطقة الجبلية بالجزائر، محلّ استيطان أصلي للعديد من السكان؛ وأكثر من 55% من سكان المنطقة التلية بالجهة الشرقية ريفيون (1)، ما يعادل الـ 41% من مجموع سكان المنطقة الجبلية التلية ككل (2). فهي تعرف كثافات سكانية مرتفعة رغم ثقل الجانب الطبيعي والظروف الصّعبة. ولا شك في أنه موطن أصلي لقاطنيه، لأنه يستحيل نظرا لصعوبة المنطقة، أن يكون يوما ما دون تحت أي ظرف، قطب جاذب للسكان، هذا من جهة؛ من جهة أخرى قوة العلاقة بين السكان ومجال عيشهم دليل عن أصلهم بهذه المناطق الجبلية (3).

ويبقى يتلقى الجبل الضغط الدائم من طرف عناصره: طبيعي (تعرية)، الإنسان (كثافة تدهور الموارد) والحيوان (الرعي المفرط). كما أنّه يعيش تحت ضغط اختلال التوازن أين التعبير يكون عن طريق هجرة السكان والأزمات المتكررة (3).

- **على المستوى الطبيعي:** تقهقر ملحوظ وفي استمرار...

وبما أنّ الجبل يحوي دائما السكان فالوسط الفيزيائي يبقى تحت التهديد: استغلال كثيف للموارد، رعي مفرط، نزع للغابة بهدف استغلال الأرض في الزراعة؛ والحرائق المتكررة خصوصا بالسنوات الأخيرة أين أصبحت مفتعلة بدافع تحقيق الأمن.

وما هو متفق عليه هو أنّ كل هذه العوامل متحدة على طول المناطق الريفية الجبلية لكن متفاوتة الدرجات.

- **على المستوى الاجتماعي الاقتصادي:** هجرة بأنواع !

تساهم المنطقة الجبلية التلية، "بما يعادل الـ 831000 هكتار بأراضي صالحة للزراعة، أين 30000 هكتار في زراعة الحبوب، و 250000 هكتار كأراضي في الراحة، 230000 هكتار أشجار مثمرة، 20000 هكتار بقول جافة وأخيرا 10000 هكتار في الخضر" (1). وإذا ما قارنا هذه المساحات بالحجم الديمغرافي بها فسنحس بثقل الضغط على هذا المورد الجد محدود بالجبال. يتميز هذا المجال بوحدة متينة بين السكان ومجالهم، وتأقلم بطريقة ذكية في استغلال موارده، لكن في أغلب الأحيان بصفة مكثفة.

وما زاد من معاناة المنطقة: الهجرة، ليست الهجرة السكانية المعروفة منذ القدم وحدها، وإنّما هجرة الأرض ومهنة الزراعة.

- **على مستوى التهيئة والتنمية:**

عمليات التهيئة بالمناطق الجبلية قديمة، بدليل الطرق التي تقطعها (وطنية وولائية) بهدف ربطها مع باقي المناطق من أجل فك العزلة وتسهيل تنميتها، لكنّها ظلت كمناطق عبور.

كما أنّ قانون التهيئة العمرانية رقم 87–03 الصادر يوم 27 جانفي 1987. جاء في المادة رقم 08 به أنّه من بين أعمال واختيارات التهيئة العمرانية به: تنظيم تنمية مناطق الحدود والمناطق الجبلية. كما ورد في المادة رقم 12 أن التهيئة العمرانية تنظم تنمية اقتصاد جبلي متكامل من خلال عدة نقاط (تطوير الفلاحة الجبلية، إعادة تشجير الغابات، إنشاء الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ترقية مراكز الحياة...). أي أن المنطقة الجبلية ذُكرت نهاية الثمانينات... لكنها توقفت عند هذا الحد، أي أنّها ذكرت وفقط !

وبمجرد مقارنة الجبال: "الريف العميق" بما يجاوره عن قرب من أقطاب حضرية، تبدو كمناطق عيش وعمل، فاز من يصلها (زيادة على أنّ هذه الأخيرة حظيت بالاهتمام من طرف المعمر لأسباب خاصّة، استمرت الدولة بعد الاستقلال على نفس المنوال)...، تتضح لنا إحدى مسببات الأزمة التي ساهمت فيها وبشكل كبير السياسة المنتهجة (خلق فوارق مجالية). خصوصا وأن عمليات التدخل بالمناطق الجبلية كانت جلّها تهدف للتهيئة وتصب في إطار حماية الغابة والوسط الفيزيائي... أمّا عن تنمية المناطق الجبلية ككل أو الجانب الاجتماعي بها فلا محلّ لها من الإعراب.

2. مكانة المناطق الجبلية ضمن الرؤية الجديدة للعالم الريفي

السياسات المتعاقبة سابقا على الريف تشكل أحد أسباب الأزمة، إذ بين الفينة والأخرى كان يُتَبَع منهاج جديد، ليس لأن الريف وعناصره تتغير ويجب التأقلم معها، وإنّما لما كان لكلّ سياسة من نقائص تطغى على الأهداف المنتظرة، تجعل من السياسة تعجز عن حلّ الأزمة.

لكن وفي كل مرة كانت تؤخذ النتائج السلبية بعين الاعتبار في محاولة للتصحيح لكن دون الأخذ بكل جوانب المجال الريفي، كما أنّها كانت لا تأتي من عمق العالم الريفي: فالتصحيحات لا تتناسب وإياه بنسبة كبيرة. كلمتي "مجال ريفي" تضم بداخلهما: سكان، نظام معيشي واجتماعي معين، نظام اقتصادي... كلّ هذا مرتبط بطبيعة الوسط ومنضبط حسبه. فباختلاف الوسط الطبيعي تختلف هذه الأنظمة والطرق. ما يعني أن المجال الريفي الجزائري يضم العديد من المجالات الريفية أو تحت المجال إن صح القول.

هذا ما يجب أن تتأقلم وإياه أي سياسة ريفية، وللجبل ما يقول في هذا الإطار. فهو مجال ريفي بطبيعة خاصة جدّ حساسة وهشة، عانى أزمات عدّة من عزلة وتهميش، ويعرف كثافات سكانية عالية.

تَطَلَّب فهم هذه الحقيقة عدّة سنوات وتجارب والنتيجة كانت إستراتيجية للتنمية الريفية وسياسة للتجديد الريفي.

فعلى مرّ العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين عرف المجال الريفي حركة وديناميكية من حيث البرامج والدّعم الموجه له –من طرف الدولة–غير معهودة من قبل؛ هذا لأنّها مسّت كل مناطقه (سهل، جبل...) وكل المستويات (زراعة، سكن، تجهيزات...) طُرحت على المجال بالتدريج... (المخطط رقم 01).

البداية كانت بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA سنة 2000، ثم توسيع المخطط ليشمل البعد الريفي، أين أصبح خلال 2002–2003 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبدأ التحضير لإستراتيجية وطنية. أي تنفيذ هذه المخططات والبرامج ضمن إستراتيجية وطنية للتنمية الريفية المستدامة. تلتها صياغة سياسة للتجديد الريفي طموحها توفير شروط التنمية الريفية المستدامة، أين تستعمل الإستراتيجية كأداة لتطبيقها.

هذا حتى يتم تجاوز مشاكل العالم الريفي، فلب سياسة التجديد الريفي هو إعادة الاعتبار للمجالات الريفية ككلّ واسترجاع مفهوم "الوسط الريفي".

من الجانب القانوني الالتفات للمنطقة الجبلية بصفة شاملة وخاصة بها، لم يكن حتى سنة 2004 بالقانون رقم 04– 03 المؤرخ في 23 جوان 2004 والمتعلق بـ "حماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة."

من هذا المنطلق وضمن كذلك المخطط الوطني لتهيئة المجال، انطلقت عمليات جرد للمناطق الجبلية حسب ما نص عليه القانون.

إذن **فالمناطق الجبلية لطالما عانت من تهميش الحتمية الطبيعية، وتهميش من طرف البرامج وتدخل عمليات التهيئة والتنمية بها. أما عن سنوات التسعينيات فقد زادت من حدة الوضع وتعميق للأزمة. وما نتساءل عنه ونطمح لتوضيحه هو مدى تدخل إستراتيجية التنمية الريفية في إطار سياسة التجديد الريفي على هذه المنطقة أي الحركية الحالية للتنمية بها؟.**

المخطط رقم 01

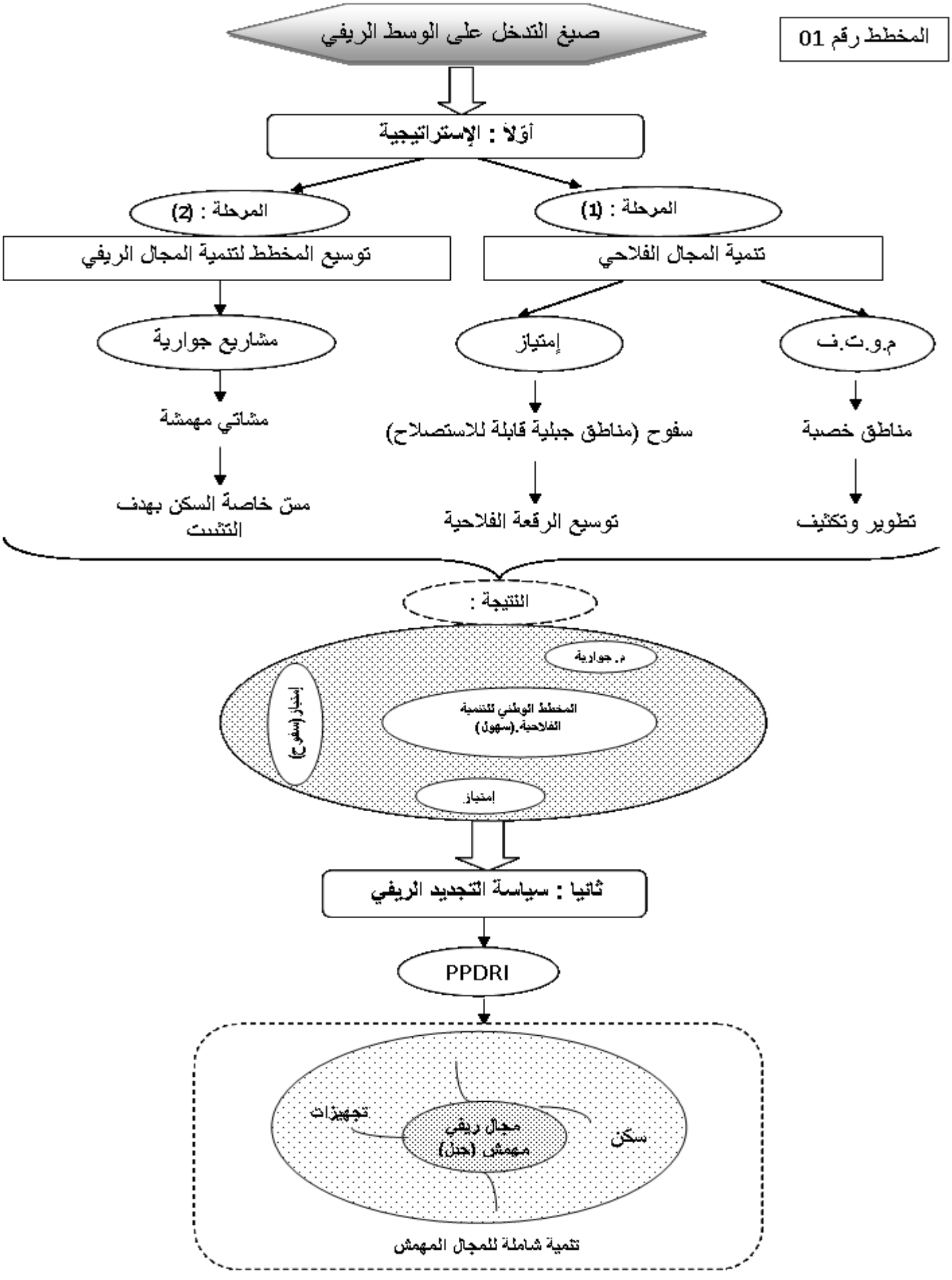

3. دراسة حالة منطقة جبلية بامتياز:

فيما يلي سنسلط الضوء على منطقة ريفية جبلية، عايشت ككل المجال الريفي الجزائري ما فات وما يحضر من سياسات وبرامج تنموية، محاولين معرفة ما جلبته هذه السياسة الجديدة في طياتها لهكذا مجال جبلي.

- **طبيعة تتخبط بين عوائق ومؤهلات :**

تعرف المنطقة طبوغرافيا جد وعرة، إذ أن ما يفوق الـ 60% من إجمالي مساحة المنطقة يتعدى انحدارها الـ 25%، حيث بلغ الفارق الرأسي 724 م على مسافة 1.7 كلم (الفارق الرأسي من واد لطرة 400 م، وقمة كاف الدرجة 1124 م المتواجد بغرب سلسلة زواغا). كما أن الارتفاعات بها تتعدى ببعض الجبال الـ 1300م : كجبل تافرطاس 1345 م، جبل سيدي بوعزة 1545 م، جبل مسيد عيشة 1446 م، جبل بوعفرون 1352 م. (خريطة رقم 02).

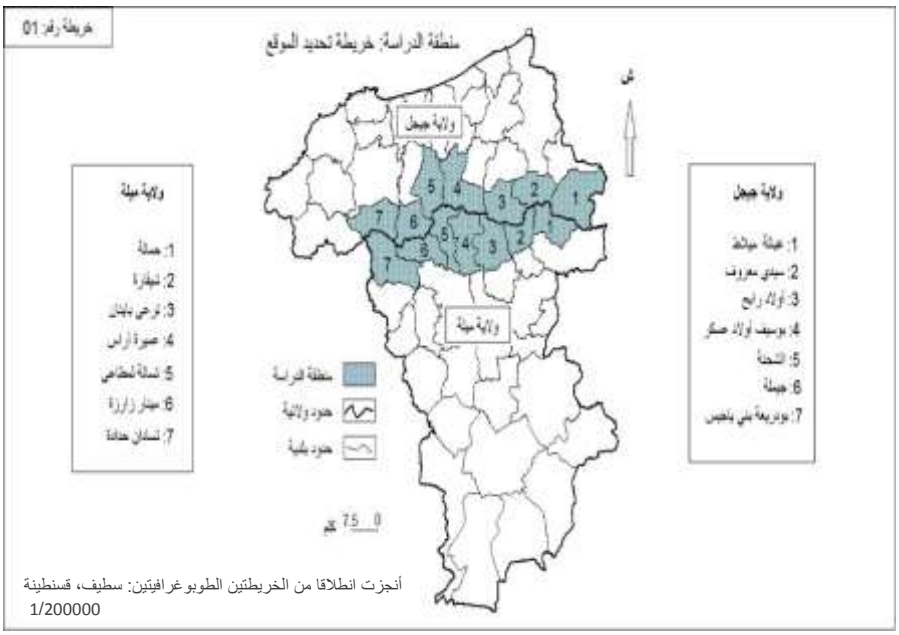

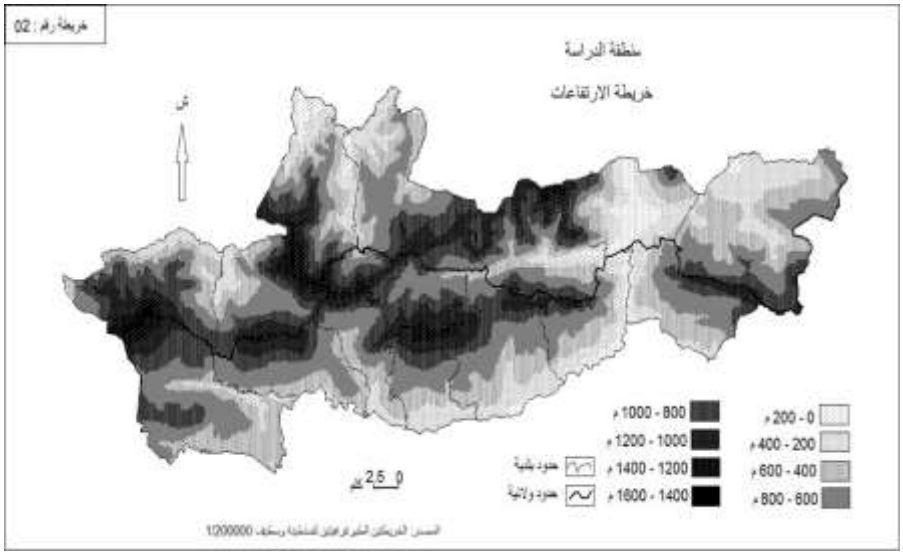

أما عن العنصر الأساسي والضروري المتحكم في قيام أي تجمع سكني: الماء، تمتلك المنطقة شبكة هيدروغرافية جد كثيفة ومنابع مائية عديدة. إذ يعبرها ما يفوق الـ 100 كلم من الأودية المهمّة: واد جن جن، واد النجا بأقصى الجهة الجنوبية للمنطقة، واد المنار، واد الكبير، واد المشتة...إضافة إلى عدد كبير من العيون والمنابع، الناتجة عن تواجد الكلس الذي يمثل نسبة معتبرة من بين المكونات الصخرية للمنطقة.

- **طاقات بشرية كبيرة :**

تعتبر الكثافة السكانية المرتفعة بالمناطق الجبلية من بين الثوابت. فعلى مرّ العديد من السنوات وبرغم الظروف القاسية التي تعايشها الجبال: تاريخية، طبيعية، أمنية...كذلك التحولات التي شهدتها على مستوى الأنظمة الاجتماعية خاصة؛ إلاّ أنها ظلت دائما محافظة على التواجد الكبير للسكان بها.

كثُر الحديث عن النزوح الريفي وهجرة الريف العميق، ومن بين المراحل الصعبة الحديثة التي مرّت بها المناطق الريفية الجبلية "سنوات التسعينات"؛ أين شهدت تفريغ العديد من البيوت ومشاتي بأكملها. لكن الجدول الموالي والذي يضم تطور سكان منطقة الدراسة على مرّ الإحصاءات الثلاثة: 1987 – 1998 – 2008، يُظهِر أن عدد السكان في زيادة مستمرة، لكن تبقى أقل مما يشهده الوطن.

جدول رقم (01): تطور عدد ومعدل نمو سكان المنطقة (1987- 1998- 2008)								
عدد سكان المنطقة			معدل النمو 1987 – 1998			معدل النمو 1998 - 2008		
1987	1998	2008	الوطني	الشمال الشرقي	منطقة الدراسة	الوطني	الشمال الشرقي	منطقة الدراسة
175281	199725	211996	2.1	2.0	**1.19**	1.6	1.3	**0.6**

المصدر: مختلف إحصاءات الديوان الوطنى للإحصاء

معدل النمو بمنطقة الدراسة وبالفترتين (1987–1998 / 1998–2008) أقل من الوطني تقريبا بنفس القيمة، كذلك الحال مع منطقة الشرق.

على الرغم من أن المنطقة ريفية بحتة، أي في غالب الأحيان معدل نمو مرتفع ويتعدى المتوسط الوطني؛ إلاّ أنّه منخفض هذا ما يفسر بالهجرة. وانخفاضه من 1.2 تقريبا إلى 0.6 لا يعبّر عن زيادة حدة النزوح الريفي وإنّما هو متطابق مع الوتيرة الوطنية، الناتجة عن عدّة عوامل بين الإرادية (سياسة تحديد النسل) والمحتمة (صعوبة الظروف المعيشية).

زيادة في عدد السكان، لكن مظاهر النزوح الريفي من تفريغ للمنطقة المبعثرة مستمر، ما يدفعنا للحديث عن نمط خاصّ من الهجرة وتفريغ المجال، فما يحدث هنا لا يعتبر نزوح ريفي نحو المدن الكبرى كما هو معروف (الرسم البياني)، وإنما نزوح داخل حدود المجال الريفي من المنطقة المبعثرة نحو التجمع، فبعد أن كان للمنطقة المبعثرة حوالي 74% من مجموع السكان سنة 1987، أصبحت في حدود الـ 39% ما يعني الوجهة نحو التجمع سواءا ضمن الرئيسي أو الثانوي لما أصبح يوفره من خدمات وتجهيزات ضرورية للحياة اليومية، طبقا للسياسة التي انتهجتها الدولة والتي تدعو لتجميع السكان داخل مجالهم، وتوفير ما يلزم تفاديا لاستمرار نزوحهم نحو المدن، والتي تزامنت كذلك مع فترة اللّأمن والتفريغ الاضطراري للريف العميق –المناطق المبعثرة– .

نتاج هذه الفترة كانت تجمعات ثانوية حديثة النشأة، بلدية بني ياجيس مثلا شهدت بروز تجمعين: صيدا يقع تقريبا بوسط البلدية ويضم تقريب ألف نسمة، والتجمع الثانوي راس البور بـ 1260 نسمة (حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء، سنة 2008). كذلك كل من بلدية حمالة (البادسي) وترعي باينان (عين حامد)، عميرة أراس (عرفت بروز تجمعين سراج وتاغليسة)، أخيرا مينار زارزة (تجمع زاوية وتجمع عين علي).

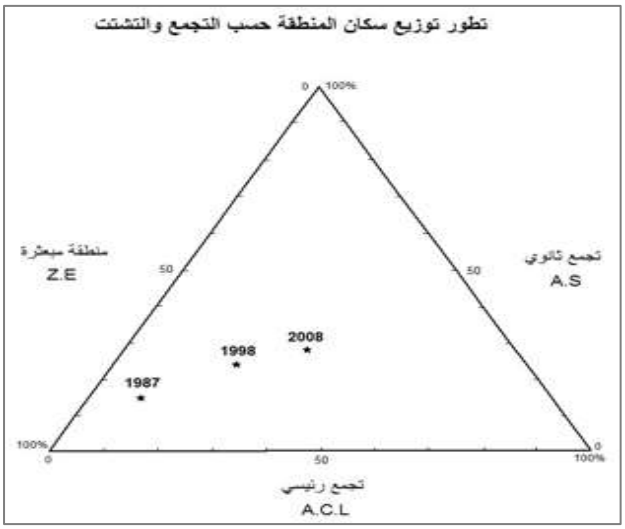

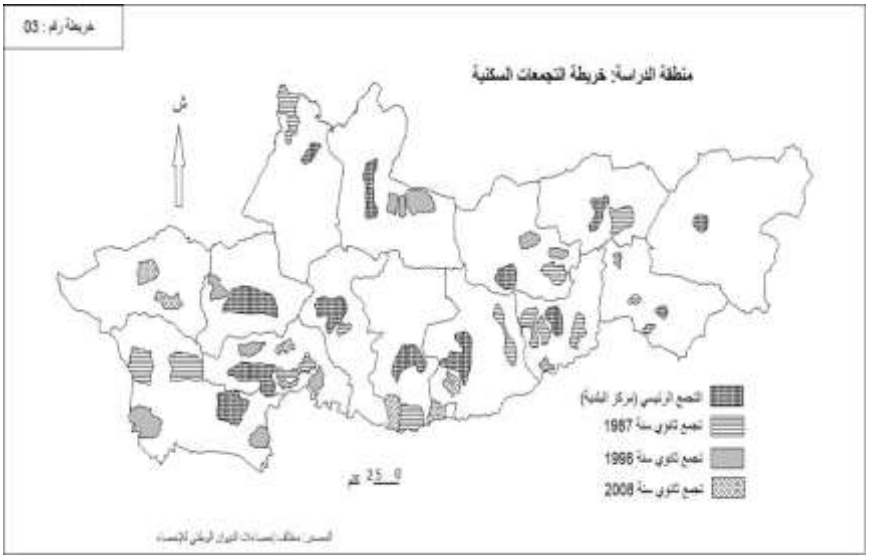

الوجهة نحو التجمع وزيادة عدد السكان كانت كافية لترقية بعض التجمعات من ريفية إلى حضرية خلال الإحصاء الأخير للسكن والسكان، بالرغم من الطابع الريفي الخاص الذي يميز البلدية والمجال المنتمية إليه: كتجمع سيدي معروف، جيملة، تسالة لمطاعي، تسادان حدادة، تومسلت (مينار زارزة).

تجمع السكان بمنطقة تحب التبعثر (نظرا لطبوغرافيا المنطقة وقلة الأراضي المنبسطة)، أدى إلى اختلال التوازن ونظام الاستغلال. بعدما كان يُشهد لها بالتوازن الدقيق والتوافق بين السكان ومجالهم وطريقة التوزع المضبوطة بين السكن والأراضي المخصصة للزراعة، الأراضي الرعوية...أصبحت الأراضي المنبسطة القليلة تواجه خطر التوسع العمراني، وما ينبثق عنه نزع المزيد من المساحات الغابية... كذلك مشكل هجرة الأرض، فالعيش ضمن التجمع يعني التوجه نحو قطاع الخدمات وامتهان التجارة في غالب الأحيان (الدخل السريع)، ما يساهم في تقليص المساحات الزراعية بالجبال، وهذا يتنافى مع مساعي الدولة لرفع المساحة الصالحة للزراعة (مشاريع الاستصلاح الزراعي –الامتياز–).

للحد من هذه الظاهرة كان لزاما توفير شروط العيش الضرورية لسكان الريف العميق والعمل على إيصالها لهم حتى لا يتنقلوا للبحث عنها، وجاءت في صيغة سياسة للتجديد الريفي...

إنعاش المجال الريفي "الجبلي خاصة"

جدول رقم (02): برامج سياسة التجديد الريفي بالمنطقة خلال سنوات 2009 – 2010 – 2011.

	تشجير	المسالك (فتح، تهيئة) (كلم)	أشجار مثمرة (هـ)	تربية حيوانية (وحدة إنتاج صغيرة)			سكن ريفي (وحدة)
				نحل	أبقار	مواشي	ماعز
2009	567	45,8	27	1	7	8	0	125
2010	870	7,5	665,5	224	105	118	4	57
2011	478	66,1	562	818	178	1380	12	544
المجموع	1915	119,4	1254,5	1043	290	1506	16	726

المصدر: محافظة الغابات لولايتي جيجل وميلة 2012.

طبيعة المشاريع التي استفادت منها المنطقة، تتماشى وخصائص المجالات الجبلية، سواءا من الجانب الإنتاجي أو التهيئي، كذلك تتميز بكونها متكاملة: مقابل توزيع الماشية والماعز هناك عمليات تشجير وغرس نباتات خاصة بالمناطق الجبلية، بغرض المحافظة على الغطاء النباتي، وتفادي مشكل الرعي المفرط.

ارتفاع عدد المشاريع وبالأخص تربية المواشي والأشجار المثمرة، يدل على زيادة الطلب، أي تفاعل السكان الإيجابي مع سياسة التجديد الريفي. يعتبر هذا نقطة إيجابية توحي بنجاح السياسة، التي أساسها الانطلاق من المستوى المحلي، واتخاذ الفرد والساكن المرجع الرئيسي.

المشاريع التي خصت بها المنطقة شاملة، وتصب في مجالي تهيئة وتنمية الوسط والفرد، فقد حظيت بعمليات فتح وتهيئة للمسالك، مع التشجير، والتي تهدف إلى تهيئة المنطقة، مع المحافظة على الوسط الطبيعي. كذلك السكن الريفي، التربية الحيوانية... بغرض تثبيت السكان مع خلق ديناميكية تنموية محلية، خصوصا وأنّ الاستفادة جماعية وفردية، كذلك منها الموجه للتجمعات ومنها لسكان المنطقة المبعثرة.

الرسم البياني يظهر جليا احتلال عمليات التنمية (التربية الحيوانية مع غرس الأشجار المثمرة)، المرتبة الأولى بما يقارب الـ 60% من مجموع المشاريع، ما يعني أن الوسط الريفي عموما والجبلي خصوصا، أصبح يحظى بعمليات تنموية بالدرجة الأولى، على عكس ما عُرف بالسياسات السابقة.

الخـــــاتمة

يعيش العالم الريفي السنوات الأخيرة، مرحلة ديناميكية على جميع المستويات، جاءت ضمن الرؤية الجديدة، والتي تهدف

إلى تنميته وتهيئته على عكس ما عُرِف سابقا. وما ميّز هذه الفترة كذلك، هو الالتفات للمناطق الجبلية وفتح المجال لتنميتها، بعدما كانت منسية تماما.

عرفت هذه الأخيرة كباقي المجال الريفي، ظاهرة التجمع، وهجرة المنطقة المبعثرة، مما يؤثر سلبا على التنظيم المجالي.

للحد من الظاهرة، اتّسمت سياسة التجديد الريفي باحتوائها جانب من الاستفادة بمشاريع تنموية (فردية وجماعية)، من شأنه خلق فرص تنمية محلية، تُمَكِّن من تخطي الأزمة.

المراجع:

(1) : **Z.SAHLI** « les zones de montagne en Algérie : situation, contraintes, et possibilités de mise en valeur ». (?).

(2) : **A.KHELIL** « La société montagnarde en question ». Alger, ANEP, 2000.

(3) : **H.BOUKERZAZA** « Le tell Oriental : changements et adaptations ». Oran, CRASC, 2005.

(4) : **O.BENBAKHTI, et cie «** Algérie : de la Réforme agraire au rural, l'évolution des interventions en milieu rural ». Brésil. ICARRD. 2006.

(5) : **O.BESSAOUD** « La stratégie du développement rural en Algérie ». Options Méditerranéennes, Sér. A/n°71, 2006.

(6) : **طمين رشيد:** " المجالات الجبلية المهمشة في الجزائر: حالة إقليم القلّ". مجلة علوم وتكنولوجيا، رقم 25، جوان 2007. جامعة منتوري قسنطينة.

(7) : **بوجردة نزيهة:** "المجالات الهامشية بولاية جيجل". رسالة ماجستير. جامعة منتوري قسنطينة. 2005.

(8) : **هاشمي الطيب:** "التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر". رسالة دكتوراه. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان. 2014.

(9) : **بن مقن.س، كرّود.إ:** "السياسة الجديدة للوسط الريفي: تسيير، تنظيم، فعالية. ولاية قسنطينة". مذكرة ماستر. جامعة منتوري قسنطينة. 2009.